

المنظومة العقدية في الإسلام ضمانات لاستقرار المعاملات

نظم الإسلام أشكال التعامل المالي بين الأفراد والجماعات أيما تنظيم، تنظيم فريد عادل يراعي مصلحة الفرد والجماعة، واهتم- فيما اهتم- بما يقوم بين الأفراد والجماعات من اتفاقيات وعقود، فأرسى منظومة عقدية محكمة البناء متناهية الروعة تشكل بحد ذاتها بضوابطها وشروطها ضمانا آخر للاستثمار في الفقه الإسلامي.

المنظومة العقدية في الفقه الإسلامي:

العقد هو ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر، وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود عليه، ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر، ومقومات العقد هي: الصيغة والعاقدين ومحل العقد: أ. **الصيغة**، يجب أن تصدر بصيغة واضحة غير محتملة جازمة مؤكدة دون تردد؛ دفعا لاحتمال المنشئ للنزاع، فالأصل أن يكون التعبير باللفظ الصريح واضح المعاني، لذا كان لكل عقد لفظ خاص به.

ب. **العاقدان**: اشترط فيمن تصدر عنه هذه الإرادة شروطا تجعله أهلا للتعاقد لنفسه أصالة ولغيره نيابة، قادرا على تحمل تبعات ما يصدر عنه؛ وبناء عليه منع الصغير والسفيه والمعتوه والمريض مرض الموت من إبرام العقود، وحرّم التغرير أو التدليس ومنع الغلط وهو "توهم يتصور فيه العاقد غير الواقع واقعا، فيحمله ذلك على إبرام عقد لولا هذا التوهم لما أقدم عليه"، وحظرت عقود لوجود الإكراه.

ج. **محل العقد**: اشترط فيه أن يكون خاليا من كل غرر يؤدي إلى نزاع أو خداع، وأن يكون موجودا وقت التعاقد حتى يكون العقد صحيحا وإلا كان باطلا، وأن يكون معينا أو قابلا للتعين..

الخيارات في الإسلام

تعد الخيارات (وهي غير الخيارات المعروفة في الأسواق المالية المعاصرة) احتياطات إضافية هدفها الاستيثاق من الرضا والتأكد من وجوده، **منها خيار الشرط**: هو ثبوت حق فسخ العقد أو إمضائه لأحد المتعاقدين أو كليهما أو لغيرهما مدة معلومة من الزمن بعد اتفاقهما على ذلك.

الشروط وهي نوعان باعتبار الشارط: **شرعي**، وهو ما أوجبه الشارع من شروط لصحة التصرفات كاشتراط أن يكون العاقد بالغاً عاقلاً، و**جَعْلِي**، وهو ما جعله المكلف شرطاً في العقد، كمن يشترط وجود الكفيل على عقد مداينة.

كيف تكون البنية العقدية من ضمانات الاستثمار؟

إن الالتزام بالشروط المطلوبة في العقد، والالتزام بما شرعه الإسلام وترك ما نهى عنه من عقود وشروط لهو من ضمانات الاستثمار التي تميز بها الفقه الإسلامي، ففيه:

- **دفع النزاع والشقاق بين المتعاقدين**، الذي يمكن أن يحصل من تذبذب الصيغة أو تلاعب المتعاقدين أو غلظهم أو إكراههم، وهذا يؤدي إلى **استقرار العقد**؛ وهو ضمان آخر لاستمرارية الاستثمار وديمومته.
- **تحريم مظاهر الاستغلال**، الاستثمارات القائمة على الاستغلال ومص دماء المساكين والضعفاء سرعان ما تهوي، وهذا ما يمثله على خير وجه نظام الإقطاعات الذي ساد في عصور قديمة، وما أثبتته الانهيارات الاقتصادية المعاصرة ولم يأت على الناس والاستثمارات بالخير والديمومة، فيما العدل والإنصاف أساس الاستمرار والازدهار.
- **أما الخيارات** فهي فرصة للتروي والوقوف عن كذب على الاستثمار، وتمنع المخادعين من تمرير السلع المعيبة لوجود حق للمشتري بخيار العيب.
- **توسيع دائرة الشروط المباحة لضمان للاستثمار**، وبالشروط يستطيع أن يقيد رب المال تصرفات المضارب، وبالشروط يعاقب المماطل أو المخل بالاتفاق..
- **وفي شأن الربح**؛ فإن المضارب في المضاربة الذي يريد أكبر ربح ممكن من استثماره ويعلم أن الربح الذي سيحصله غير مقطوع أو ثابت، وأن ما يحصله ليس راتباً ثابتاً يأخذه على رأس مدة معلومة، يعمل بجِد ونشاط ليكون الناتج من نسبه كبيراً، بخلاف ما لو كانت حصته ثابتة المقدار غير مرتبطة بالجهد الذي يبذله فستراه متراخياً غير آبه ولا حافل بالمال الذي بين يديه ليستثمره..، والفرق ظاهر بين الحالتين.

د. عمر مصطفى الشريف

المدقق الشرعي الرئيسي / البنك العربي الإسلامي الدولي

omar.sharif@iiabank.com.jo